فاكتشفنا أن النظام الذى يهدف لخلط الجوانب النظرية بالممارسة العملية ، والتى تهدف لأن يدرس الطالب عدة أيام بالمدرسة ، ويذهب للمصنع باقى أيام الأسبوع ليتم تدريبه عمليا على استخدام الآلات والمعدات وغير ذلك من العمليات الصناعية ، قد تحولت هذه الممارسة فى العديد من المصانع والمؤسسات لقيام التلاميذ بمسح الأرض وتنظيف الماكينات ، بالرغم من أن التجربة جيدة وأهدافها جيدة وتعطى نتائج باهرة فى ألمانيا ولكن تطبيقها قد حاد عن الصواب.ولذلك نجد أن عددا كبيرا للغاية من خريجى هذه المدارس لم يجدوا عملاً، وانضموا إلى خريجى التعليم الفنى الذى يفضل عليه أصحاب العمل الصبى بلية ، مما يدعونا للقول إن التعليم الفنى حتى بعد محاولة إصلاحه قد أصبح تعليما غير ناجح ، يأخذ أصحاب المجاميع المنخفضة من التعليم العام ، ولذلك فإن العملية تحتاج لاعادة النظر ، ومحاولة تجويد العملية التعليمية ، وإذا كانت الميزانيات التى تستطيع أن توفرها الدولة لا يمكن أن تجعله تعليما ناجحا وله مردوده المطلوب فيجب أن نبحث عن مصادر أخرى للتمويل مع ضرورة التزام الدولة بتقديم تعليم أساسى مجانى ، لا يكون فيه تمييز ، فالوزارة تميز فى التعليم الأساسى عن طريق توفيرها مدارس لغات بمصاريف تستطيع فئة معينة الالتحاق بها .

محمد رجب شرابى

بسم الله الرحمن ... بداية كل الشكر والعرفان والتقدير للدعوة الطيبة الكريمة التى شرفتنى بحضور هذا اللقاء- لقاء الحوار والمكاشفة - مع أساتذة اجلاء استزيد من مناهل معرفتهم الكثير ..

الورقة الطيبة المدروسة موضوع الحوار تناولت محاور ثلاثة ، ووضعت العديد من التساؤلات ، اعتقد أنه اذا تم الاجابة عليها بصدق وأمانة وواقعية فإنها ستبلور أهم المحاور لتحقيق الجودة الشاملة فى التعليم .

المحور الأول فى الورقة عن التمويل ، وهو من الأمور التى لها أهميتها القصوى لتحقيق الجودة، وعند تناولنا لهذا المحور يجدر أولا الاشارة إلى ضرورة ترشيد الانفاق داخل مؤسسات التعليم طريقا إلى دعم التمويل ، على سبيل المثال الأبنية التعليمية ، والنماذج التى وضعت لهذه الابنية ، كيف يطبق نموذج فى محافظة مثل الاسكندرية ويطبق نفس النموذج فى محافظة مثل مطروح - وإن كانت مجاورة لها - دون مراعاة اختلاف الكثافة السكانية، واختلاف البيئة ، لذا نجد أن المبنى المدرسى فى مطروح يشغل منه جزء ويترك الباقى فراغا عرضه للتلف والتخريب ، فكرة

المدارس الصغيرة القابلة للتوسع مستقبلا سواء كان التوسع رأسيا أو أفقيا يمكن أن تطبق وبآلية اقتصادية فى المناطق التى تقل فيها الكثافة ، وأرى التنوع فى البناء المدرسى وفق نماذج متعددة تبعا للبيئة المحلية والكثافة العددية بجانب نوعية التعليم والمرحلة .

أيضا التوجيه إلى التعددية فى استخدام المبنى المدرسى ، على سبيل المثال محو الأمية يتم تأجير مواقع لها وما يتبع ذلك من انفاقات لمستلزمات ، فى الوقت الذى يمكن أن توظف المبانى المدرسية لهذا الغرض خاصة فى الفترة المسائية .. أيضا وزارة القوى العاملة ودورها فى تدريب العماله ، وكذلك المؤسسات الصناعية والإنتاجية وسعيها الى تحقيق التدريب المستمر للقوى البشرية بها ، من الممكن توظيف امكانات مدارس التعليم الفنى فى هذا المجال نظير مقابل مادى إضافة للتمويل.

ايضا ترشيد الانفاق فى امتحانات الشهادات العامه ، وإعادة النظر فى أسلوب وآليات التقييم والذى يمكن أن يحقق الترشيد.

أيضا الكتب المدرسية وأهمية التوسع فى إنشاء مطابع للوزارة لطباعتها مع الاستخدام الأمثل للمتوفر منها حاليا والمتاح بكامل طاقاتها ، توفير للانفاقات الكبيرة فى طباعة هذه الكتب تجاريا لدى بعض المؤسسات.

الأثاث المدرسى والتجهيزات والمستلزمات لبعض الأنشطة وخلافه ... وضرورة مشاركة المدارس الفنية فى تصنيعه ، والاستغلال الأمثل لامكاناتها لتحقيق ذلك، وقد يتطلب الأمر الاعتماد على بعض العمالة الفنية الخارجية من المجتمع المحلى .

أيضا يمكن أن تنشأ مؤسسات قومية لإنتاج احتياجات المدارس من مستلزمات تكنولوجيا التعليم والمعامل المتخصصة.

ومن الأمور الهامة لتحقيق ترشيد الانفاق والاستهلاك ، والاستفادة المثلى من الموارد المالية والمادية المتاحة ، رفع مهارات وقدرات الجهاز المالى والادارى بالوزارة ، ودعمه لتحقيق المتابعة الجادة والواعية والقادرة على تعديل المسار بأجهزة الوحدات التعليمية حفاظا على الاستخدام الأمثل للتمويل .

ويمكن عن طريق تفعيل الجهود الأهلية، وتشجيع المشاركة الشعبية ، والجمعيات الأهلية لبناء المدارس وتمويل التعليم تحقيق نتائج ايجابية فى هذا المضمار .

أيضا المحافظة على مبانى الوحدات التعليمية والمرافق التى بها والأثاث والتجهيزات وتقنيات التدريس، ومتابعة الاستخدام السليم لها ، وترشيد استخدام الكهرباء والمياه والهاتف وخامات التشغيل وتجنب الهدر والفاقد بها .

"المدارس المنتجة " شعار يمكن إذا تحقق وكانت له مصداقية التنفيذ والمتابعة والتقييم يمكن أن يسهم فى إضافة للتمويل .

دور مصلحة الضرائب مع الدروس الخصوصية يجب تعظيمه وتنشيطه بكثافة وحزم وجدية ، ليتحقق إضافة جديدة ودعم كبير للتمويل .

تكليف كل مدرسة خاصة بمصروفات بالتعاون والمشاركة فى إنشاء وتجهيز مدرسة رسمية ، خاصة وأن الوزارة قد قدمت لأصحاب هذه المدارس العديد من التيسيرات والحوافز، والتى توجب منهم العمل على تحقيق مبدأ التكافل بالمشاركة فى التمويل .

الإعارات الخارجية والتعاقدات وغيرها من الأمور التى كان للتعليم الفضل والأساس فى تحقيقها مما يوجب فرض رسوم لتمويل التعليم على المستفيدين بها .

المنح والقروض التى تقدم ، بتطلب الأمر متابعة ترشيد انفاقها ، ومراجعة ماينفق على المعونة الفنية فيها ومردودها .

خفض معدلات الرسوب والتسرب يعتبر خفضا للانفاق ودعما للتمويل .

فرض رسوم إضافية على الراسبين وطالبى اعادة القيد وأيضا فرض رسوم لصالح التعليم على بعض السلع المطلوب الحد من استهلاكها خاصة الترفيهية منها .

... وإذا كان التعليم هو قاطرة التقدم .. وضمان المنافسة والبقاء .. وإذا كان التمويل هو الضمان لجودة التعليم وتميزه .. فليس من الشطط أن نضيف لوسائل التمويل نسبة من فوائد الودائع بالبنوك .. ونسبة من أرباح المؤسسات والشركات الانتاجية والخدمية لدعم التعليم .

أنتقل فى عجالة إلى المحور الثانى وهو الجودة التعليمية ، وهنا أضع بعض النقاط التى تؤثر على جودة التعليم ، والتى تعتبر مطبات فى طريق تحقيق الجودة والتميز.

النقطة الأولى : إرضاء الرأى العام والعمل على الاستجابة لتوجهاته ، كيف وكل تطوير يواجه بالمقاومة والرفض ، وكل جديد يقابل بعدم القبول والتيار المضاد ، حقيقة إن إرضاء الرأى العام أمر واجب تفرضه السياسة لكنى أرى أن اقناع الرأى العام أهم وأفضل ، فالإرضاء فى نطاق التعليم يحول دون الوصول إلى الجودة والتميز .. لذا يجب أن يكون هناك جهد فاعل للمفكرين والمهتمين عن طريق الرسائل الاعلامية للتبصير والتحليل بسياسات وزارة التعليم .

النقطة الثانية : الضغوط السياسية والشعبية للحصول على استثناءات ، ولا أقول تأشيرات هذه الاستثناءات مخالفة للقواعد والنظم ولاتحقق تكافؤ الفرص .

النقطة الثالثة : ضعف الثقة بين الأسرة ومؤسسات التعليم وخاصة هيئات التدريس .. والتى تتطلب العمل على اعادتها بآليات تتعلق بالمنظومة والأداء .

وإذا كان المعلم من عناصر تحقيق الجودة فدور كليات التربية فى إعداده به قصور ، وإذا كان هناك تقييم عادل ومحايد فإنه سيؤكد مانطقت به .

أيضا العجز الصارخ فى هيئات تدريس بعض التخصصات ، يزيد من هذا العجز الضغوط السياسية والشعبية للحصول على استثناءات للنقل إلى أماكن مرغوبه ، فمثلا نجد بعض المدارس بها زيادة فى هيئات التدريس قد تصل إلى ٨٠٪ والبعض الآخر وفى نفس الادارة التعليمية به عجز قد تصل نسبته إلى نفس النسبة .

لذا لا نفكر فى جعل كليات التربية بنظام تنسيق خاص إقليمى ، فمن يحصل على شهادة الثانوية العامة من إدارة تعليمية بها عجز فى هيئات التدريس لتخصص ما يقبل فى كلية التربية بمحافظته والتى بها الادارة المعنية دون شرط المجموع، وأن تحدد أعداد المقبولين وفق تخطيط مسبق ، وقاعدة معلومات صحيحة .

وعن المعلم وتدريبه ليتحول من ملقن إلى مرشد وموجه ، ومن عازف منفرد إلى عازف مشارك، مدرس عصرى له من القدرات والمهارات مايؤهله إلى أداء أمين صادق يعيد ثقة الأسرة به ،

أرجو أن يتحقق ذلك فى مجال ومحتوى التدريب .

تقنيات التدريس والمعينات والوسائل التعليمية والاستخدام الأمثل لها فإن الجهود المبذولة لإعداد القوى البشرية لهذه التقنيات فى حاجة الى جهود أعمق وأكبر .

وعندما نتحدث عن الادارة المدرسية وقياداتها والتوجيه الفنى بمستوياته يلزم الاشارة الى ضرورة وضع توصيف وظيفى يحدد الأعمال والمهام المنوطه بكل وظيفه داخل المؤسسات التعليمية .. دعونا من المهام والأعمال الموجودة فى بطاقات الوصف، فهى غير دقيقة ومعظمها عبارات مرسلة .

أود أن أتحدث عن أمر طرح فى برنامج الحزب الوطنى عن التغيير ، أرجو ألا يمر هذا اللقاء دون أن أشير إليه وهو التوجه إلى اللامركزية .. حقيقة أن هناك ايجابيات لهذا التوجه إلا أنه على الجانب الآخر توجد سلبيات وتحديات إذا أمكن وضع الضوابط لعلاجها ، فتحقيق هذا التوجه سيؤدى إلى ترشيد الانفاق والاستهلاك والوصول إلى سبل جديدة للتمويل.

وفى حديثى عن المناهج أود أن أعرض أمرين أحدهما أثير فى هذه الجلسة والآخر له أهميته .. الأول عن التكنولوجيا ودمجها فى المناهج فإنه يجب الإعداد للقوى البشرية لتكون قادرة على تدريب المتدربين وتقديم المعلومة وتنظيمها والتعامل معها . والأمر الثانى هو ضرورة التوجيه بأن نضع عدد الساعات الخاصة بخطة الدراسة طبقا للمنهج بدلا مما يتم حاليا بأن يوضع المنهج بما يناسب عدد الساعات فى خطة الدراسة.

وعن الكتاب المدرسى وقد طرحت فكرة من الأساتذة الأجلاء التربويين بإعادة تداول الكتاب المدرسى لسنوات لاحقة ، أرى مراجعة الكتب المدرسية والعمل على أن تكون فى متناول جهد أبنائنا التلاميذ دون وسيط ، مراعيا قدرة الطالب على الدراسة المستقلة دون اللجوء لأحد، والفهم بأقل قدر من المساعدة ، على أن يتم وضع الحلول لترشيد تكلفة الكتاب.

والحديث عن التقويم فى جزء من دائرة حوار لايكفى لمناقشة هذا الموضوع فهو يحتاج إلى مساحة أكبر ..التقويم المقترح فى الثانوية العامة مبنى على مبادىء أساسية هى الاستمرار والشمول والتنوع والتراكم، هنا أقول إنه إذا لم توضع الضوابط والمعايير التى تحكم عدالته بعد تدريب المعلمين والتأكد من استيعابهم لثقافة هذا التقويم ، وإذا لم يحقق تكافؤ الفرص بأمانة وشفافية سيكون ذلك نكبة .

بقى المحور الثالث ولى فيه كلمات قليله .. فقد عرفنا أن اقتصاد اليوم غير الأمس، فبعد أن كان الاقتصاد بالأمس يقوم على الزراعة والصناعة بجانب الخدمات التى لم يكن حظها كبير ، انقلبت الآية أمام ثورة المعلومات وأصبح معدل العمالة حاليا يتناقص بصورة كبيرة فى مجال الزراعة والصناعة ، ويزداد فى قطاع الخدمات، وهذا يعطى مؤشرا إلى ضرورة إعادة النظر فى المناهج الدراسية بما يتفق مع مؤثرات ثورة المعلومات وتضاعفها .

وإذا كان الاقتصاد العالمى واتفاقيات الجات تسمح بعمالة أجنبية تعمل هنا فى بلد يعانى أهلها من البطالة ، فيجب أن يكون هناك فى المقابل تصدير عمالة إلى الخارج لتحقيق التوازن ، لهذا يتطلب الأمر الالمام بعادات وثقافات الغير ، بجانب تعلم لغتهم .

عذرا إذا كنت قد أطلت .. وأشكر جزيلا على حسن الاستماع.

ابراهيم عصمت مطاوع

هناك جهازان مهمان جدا ، جهاز أنشأناه مع أ.د. محمود فوزى عندما كان رئيسيا للوزراء وهو المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، هذا الجهاز يعتبر عقل الوزارة بلا شك مادام بحث تربوى وتنمية يصبح عقل الوزارة، لايعمل شيئا الا بتعليمات من القيادة العليا ليس لديه المبادأة أو المبادرة .

جهاز آخر وأسميه ضمير الوزارة ، الجهاز الذى نتحدث عنه هو للتقويم والامتحانات ويقع بالهضبة العليا للمقطم، هذا يعتبر ضمير الوزارة ، ففى يوم من الأيام جاء بعض الصحفيين من أخبار اليوم وسألوا عن موضوع معين ماذا نفعل فيه؟ قلت لهم لايمكن أن نأخذ أى قرار فى هذا الموضوع دون الرجوع الى عقل الوزارة وضمير الوزارة بمعنى تفعيل هذين الجهازين ، هذان الجهازان مهمشان مع أنهما الأرجل و الايدى أو القشرة المخية ل ٧ مليار وصلة عصبية فى هذا المكان الصغير، الجزء اليمين عقل الوزارة والجزء الشمال ضمير الوزارة مهمشان دون مبالغة، قالوا إنهم عندما قالوا هذا الكلام للسيد الوزير قال لهم ما الذى جعلكم تذهبون الى رجل ما ضوى ، من الحرس القديم فى هذا البلد ، وأنا الذى أعمل من عام ١٩٧٤ فى المجالس القومية وكل عملنا مستقبلى .. وكل الذى تعلمناه والسيناريوهات وغيرها ، كأنك ضربتنى بخنجر فى ظهرى، فسألتهم وماذا قلتم له ؟ قلنا إنه فى المجالس القومية وكذا .. وكذا .. قلت لهم إن الله يدافع عن الذين آمنوا، لاتشركونى

فى شىء وأضع كل هذا فى كتاب أقوله لأولادى فى الدراسات العليا.

هذا يعنى أنه حتى عندما يحتاجك أحد للتشاور يحاول يبتلعك وأنه لو حصل نجاح سيكون للشخص الذى يستعين بك واذا حدث فشل يعود الفشل للخبراء والأساتذة وهذا هو السبب الذى شجع الوزراء - مع احترامنا لهم - أن ينتقى مجموعة أسفا وحزنا وكمدا تؤيد وجهة نظرى ، والواحد لديه نزعة يرى ما يجب أن يرى ويسمع مايجب أن يسمع والمثل الذى تقوله الخنفسة حينما ترى أبناءها يسيرون على الحيط تقول ما هذا اللولى الملضوم فى الحيط ، وآسف فى التعبير " الغوانى يغرهن الثناء " ونحن لدينا النزعة الشرقية فآن الأوان لتفعيل هذين الجهازين كما حدث أيام الدكتور حلمى مراد حينما كان يذهب إلى هذه الأجهزة ولاينتقل الا بعد الانتهاء مما هو مطلوب .

ممدوح الشرقاوى

سأذكر بعض ملاحظات على بعض الكلام الذى قيل من قبل وأحاول اعطاء بعض الاضافات الصغيرة .

من ضمن الكلام الذى قيل إن قضية الدروس الخصوصية قضية مجتمعية والتى أثارها وزير التربية والتعليم، اعتقد أن المشكلة الأساسية اننا دولة ليست غنية لاتستطيع أن تعطى أكثر من قدر معين، مدرس دخله متواضع ونطلب منه أن يعطى أقصى جهد للطالب ، حقيقة الأمر حتى لانظلم المدرس ، اذا جئنا لفئات المجتمع بصفة عامة نجد الطبيب يمكن أن يدرس بالجامعة وآخر النهار لديه عيادة ، محاسب يعمل فى شركة وبعد الظهر يعمل فى مكتب محاسبة ، محامى يعمل فى الشئون القانونية فى شركة أو وزارة وله مكتب محاماه.

هناك فئات من المجتمع ليس لها أى عمل اضافى منها وظيفة المدرس ، هذا المدرس يتعامل مع فئة الطلاب وهم أهم فئة فى المجتمع لأننا ننشئ هذه الفئة لنكون المستقبل المضيئ ، كيف أطلب منه أن يعطى فى ظل تطلعات عالية جدا فى هذا المجتمع ويخلص فى عمله بمرتب لا أدرى قدره حتى لو كان ٤٠٠ جنيه شهريا ، ماذا يعمل ب٤٠٠ جنيه " شخص نطلب منه أن يعطى بلا حدود وهذه سياسة غير صحيحة .

عندما نقول إن الدروس الخصوصية ظاهرة ويقال إنها ظاهرة بسيطة، هذا كلام غير صحيح ، السؤال لماذا لانعترف أن الدروس الخصوصية ظاهرة مؤثرة فى قلب المجتمع ، دخل المدرس متواضع ،

امكانيات التدريس متواضعه ، الميزانية العامة ومايخصص منها متواضع ، نقول إن أفراد المجتمع مستعدون للمساهمة ، بمعنى أن ولى الأمر مستعد أن يدفع ويساهم بشرط أن يحصل على خدمة جيدة. تحسن دخل المدرس بحيث يستطيع نقل المعلومة والمعرفة للتلميذ بدلا من دفعه المئات والآلاف فى الدروس الخصوصية .

أعتقد أن الدولة اذا دخلت فى هذا المجال لن تستطيع أن تحسن والسبب أنه فى فترة من الفترات كنا نستخرج شهادة الميلاد برسم عادى ثم قيل ادفع ٢ جنيه رسم سريع ثم تحولت الى ٢ جنيه رسم عادى واستمرت الأوضاع على ماهى عليه ، لكن لو أن الدولة كان لديها القدرة كما قيل فى ندوة الصحة قبل ذلك أن الدولة مسئولة عن ستوى معين من الخدمات الصحية . نعمل التعليم الابتدائى مجانيا للجميع مثلا ، لكن الاعدادى والثانوى والجامعة نأخذ رسوما متدرجة، لابد أن نعترف فى ظل محدودية الموارد لابد أن يكون هناك رسوم ، لكن هذه الرسوم يقابلها خدمات فعلية تنعكس على اداء المدرس والطالب .. الخ نقطة أخرى شعار سمعناه فى فترة من الفترات ثم ربما توقف وهى المدرسة المنتجة ، خرج كلام كثير جدا عن المدرسة المنتجة ، فكرة المدرسة المنتجة فكرة هايله جدا ، نريد تعليم الطالب حرفا ومهنا و..و.. الخ من خلال عملية التدريس وهى مهمة جدا ، لأنها ستنقله - كما قالت الدكتوره أن يفكر بدلا من أن يخرج رجلا نمطيا ، يخرج يبحث على مهنة ومع مرور الأيام يطلع رجل أعمال ، والأستاذ محمد قال لماذا يعمل الأثاث لدى مقاولين ؟ فاذا شجعنا المدرسة المنتجة نجحت هذه العملية وهى أهم من الكومبيوتر ، فكيف نعد هذه المدرسة المنتجة فعلا وكيف يساهم الطلبة ونستفيد بهم كقوة منتجة فى المجتمع حدث كلام كثير على المدرسة المنتجة ثم اختفت، أين المدرسة المنتجة؟

تكلمنا عن زيادة مايخصص للتعليم ، لكن لم نسمع ماهو نصيب الطالب حقيقة وتطوره خلال الفترة الماضية ، كنت اراجع ورقة عن التعليم الصناعى ، واتضح من البيانات أن مايخص الطالب فى التعليم الصناعى ينخفض بالرغم من زيادة الاعتمادات، أعتقد - رغم أننى ليس لدى بيانات - أن مايخص الطالب فعلا يتناقص بالرغم من تزايد ماينفق على التعليم ، واذا كان يقل اخذا فى الاعتبار محدودية موارد الدولة، د.عبد الفتاح ذكر اعتمادنا على تمويل دخله تعبان مع ارتفاع أسعار السلع.

لذلك يجب الاعتراف بحقيقة المشاكل وأن يعاد النظر جذريا فيما يسمى بمجانية التعليم المطلقة .

طبعا أثير كلام كثير جدا عن الكومبيوتر وسمعنا من ناس كثيرة جدا أن هذه الأجهزة لاتعمل، توضع فى المخازن أموال تهدر ، وشكرا جزيلا.

عبد الفتاح ناصف

النقطة التى ذكرها د. ممدوح الشرقاوى وهى أننا يمكن أن نفكر فى عملية فرض رسوم تتزايد قليلا بتدرج المراحل الدراسية من المرحلة التى نعتبرها مرحلة أساسية أو مرحلة الزامية بحيث تكون فيها رسوم خفيفة ، لكن فى المراحل التالية يكون فيها رسوم أعلى مع وجود نسبة تعفى من الرسوم كالفقراء، للأولاد ذوى المستوى العلمى الجيد ومستمرين لكن ظروفهم المالية سيئة. وأنا أميل إلى هذا الرأى ، وكان ذلك يحدث أيام الملكية، كان هناك ناس تأخذ المجانية أو نصف مصاريف أو مصاريف كاملة . فالفكرة أن تعود المصاريف فى المراحل التالية للمرحلة الالزامية انتقائية وأن نبدأ بنسبة عالية من الاجمالى المجانى أو نصف مصاريف وأخفض النسبة ، وبمرور الوقت يتعود الناس على فكرة المساهمة فى تعليم أولادهم بدلا من الدفع من تحت الطرابيزة للدروس الخصوصية لأن هذا سيدخل جزء منه فى مساعدة الجهاز التعليمى لأداء وظيفته .

محمد رجب شرابى

مداخلة فى هذه الجزئية لأن سيادتك عندما طرحت قضية المصروفات أو الرسوم المدرسية ، فإنه يجدر الاشارة إلى أن عدد الذين يسددون الرسوم المدرسية فى المدارس يمثلون نسبة قليلة من المجموع، ونجد أن ولى الأمر متوسط الحال والفقير هو الذى يبادر بسداد قيمة الرسوم أما العديد من أولياء الأمور القادرين يتهربون من دفع الرسوم ، وهذه قضية فى حاجة إلى دراسة وتحليل واتخاذ القرار الذى يحقق زيادة الحصيلة من الرسوم المدرسية لتدبير جزء من التمويل .

عبد الفتاح ناصف

سياسة الدولة لاتجبر على دفع المصروفات لكى لايضطر الفقير لعدم الذهاب للمدرسة فهى ستكون ضد الفقير، والاستاذ شرابى يقول إن الفقير هو الذى يبادر ويدفع ، لكن كون أن يكون هناك قرار بأن غير القادر يعفى تماما أو يخفض له المصروفات الى النصف كما كان يحدث فى جيلنا ، على أى حال كل الموضوعات تفتح لكى ندلى بدلونا فيها .

محمد عبد العزيز عيد

هناك تعليق على نفس هذه النقطة، هناك ٥ جنيه تدفع رسوم تأمين صحى، العديد من الآباء لايدفعونها وبالتالى لايتمتع أولادهم بالتأمين الصحى، عمالة الاطفال ، التسرب الذى وصل ال ٣٠٪ فى بعض الاحيان تبعا لتقرير اليونيسيف التسرب الذى وصل الى ٥١٪ فى نهاية التعليم الأساسى ، العملية فى منتهى الخطورة ، يجب أن يكون التعليم العام تعليما مجانيا والقادر يذهب للمدارس الخاصة كما يحدث فى جميع دول العالم والتعليم قبل الجامعى يجب أن يكون مجانيا لايدفع الفرد فيه أى شىء.

حاليا حينما أنظر الى المصاريف وهى ١٤,٧٥ جنيه فى مستوى التعليم ماقبل الجامعى الفقير لايستطيع دفعهم ، الوزير قال إن بعض الطلبه يذهبون الى المدارس حفاه ، فى الحقيقة عدم القدرة على دفع المصروفات شديدة ، كم عدد الذين لدينا تحت خط الفقر ؟ وهؤلاء هم الذين يدخلون تعليم الحكومة لذلك فاننى أؤكد على ضرورة أن يكون التعليم مجانيا والقادر يذهب للمدارس الخاصة وشكرا.

عبد الفتاح ناصف

تعقيب بسيط ، نحن لن نستطيع تحديد الدقة المتناهية فى التقديرات ، بعض التقديرات تعتمد على أفواج محددة المعدلات فيها عالية جدا فى التسرب ، بعض التقديرات توصلها الى ١,٥٪ بعد أن كانت ٤٪ على مستوى المرحلة الابتدائية ، وكان هناك أفواج وصلت النسبة فيها الى ٢٢٪.

الأفواج قبل عام ١٩٩٢ كانت معدلات التسرب فيها عالية جدا، وكان هناك مدارس ٣ فترات وفترتين قبل مرحلة بناء المدارس بمعدلات عالية من عام ١٩٩٤/٩٣ فكانت معدلات التسرب عاليه ، لكن التقديرات فى عام ١٩٩٨/٩٧ أو ١٩٩٩/٩٨ كانت ١,٥ ٪ على مستوى المرحلة وأنا سأراجع هذه التقديرات فاليونيسيف لن تعطينى بيانات جديدة ، البيانات الأساسية هى توزيع المقيدين حسب الصف فى السنوات الدراسية المتتالية لأننا نستخدم اسلوب أو منهج أخذ الفوج الافتراضى ويكون قريبا جدا من الحقيقة وقد قدرت فى تقرير التنمية البشرية ١٩٩٩/٩٨.

بالنسبة للمجانية يجب أن تكون مرنة حينما نبدأ ، وكل ماقيل يرتبط بالنقطة الجوهرية ،

عندما نعيد المصروفات يجب أن تكون مرنة مرونة كاملة لأنه ليس كل الناس تحت خط الفقر ، هناك نسبة تحت خط الفقر يعطون اعفاءً كاملا ، فوق قليلا نصف مصروفات ثم مصروفات كاملة ، فنبدأ ومالايدرك كله لايترك كله .

ممدوح الشرقاوى

ملاحظة بسيطة ، لدينا المدارس التجريبية أو المدارس النموذجية بقدر من المصروفات ، هناك آلاف مؤلفة من الطلاب تتجه الى هذه المدارس ولايجدون مكانا ، هو مستعد أن يدفع، ولى الأمر مستعد أن يدفع اذا كان سيحصل على خدمة تعليمية جيدة، تستطيع الوزارة من خلال هذه الأموال أن ترتقى بالمدرس الذى هو محور العملية التعليمية ، لا المدرسة ولا الكتاب سيؤدى الى خدمة جيدة اذا لم يكن المدرس هو الذى سيعطى.

علا سليمان الحكيم

بسم الله الرحمن الرحيم .. فى الواقع التعليق الذى سأقوله لن يستغرق وقتا طويلا، كنت أود أن يكون معنا أحد من الأبنية التعليمية لأن ما سأقوله يتصل بصميم عملهم ، د. عبد القادر فى عرض الورقة أثار نقطة كبر حجم الاستثمارات اللازمة لتمويل العملية التعليمية ، أيضا أ. رجب تكلم عن مشكلة التمويل وأهمية ترشيد الانفاق لتوفير الموارد اللازمة وكثير من الاسئلة الموجودة تعرضت لمسألة النماذج المستخدمة فى بناء المدارس والموارد المطلوبة وطرق توفيرها .

وقد اثير فى أحد الاجتماعات تساؤل عن القيمة التى تتكلفها مدارس الفصل الواحد، وقيل فى المقابل إن هذه ليست التكلفة الفعلية لكن التكلفة الفعلية هى ١٢ ألف جنيه فقط فأين يذهب هذا الفرق . وما يقال عن بناء مدارس الفصل الواحد ينطبق على المدارس بصفة عامه، ينطبق على أى انفاق يتم على العملية التعليمية.

هناك هدر كبير فى الأموال التى تنفق فلابد من وجود نوع من الرقابة فمن الذى يراقب تلك العملية لأننا عندما تحدثنا فى هذا الموضوع وجدت أنه ليس هناك أى نوع من المتابعة، نحن لا نطالب فقط بمتابعة للمنح والقروض لكن نطالب بالمتابعة للانفاق العام الذى يتم على العملية التعليمية.

النقطة الاخرى الخطيرة هى النماذج المستخدمة فى بناء المدارس ، توحيد هذه النماذج أيضا

يؤدى الى هدر كبير، لأن النموذج الذى يصلح - كما قال أ.شرابى - فى منطقة حضرية قد لايصلح على الاطلاق فى منطقة ريفية ويمكن استخدام نماذج أخرى تستخدم المواد المحلية مما يؤدى الى انخفاض أو توفير كبير فى الموارد المستخدمة لبناء مثل هذه المدارس وشكرا.

محمد رجب شرابى

هناك مؤشر خاص بما اثارته أ.د.علا الحكيم يحتاج الى نوع من المداخلات مع القائمين على الابنية التعليمية عندما أرادت المعونة الامريكية بناء مدارس صغيره ، اشترطت أن تقوم بعملية التمويل والاسناد و .. و.. الخ وكل مايتصل بالبناء دون الرجوع الى الابنية التعليمية وهذا مؤشر، لماذا ؟

من المعروف أن مدرسة الفصل الواحد تتكلف ٨٠ ألف جنيه وهذا معناه أن تكلفة الفصل الواحد فى أى مدرسة يتكلف نفس المبلغ ، على هذا المقياس تعتبر قيمة صعبة وكبيرة جدا.

عبد القادر دياب

اضافة الى ماذكره أ. محمد رجب والدكتورة علا بشأن النماذج المدرسية، أؤيد كل ماذكر تماما. ليس هناك مانع من عمل نموذج مدرسة للقاهرة مثلا ، انما عندما أخرج الى مدينة مثل العاشر من رمضان أو ٦ أكتوبر فى رأيى أن النموذج المكون من أدوار فوق بعضها ليس هو المناسب ففى مثل هذه المناطق لدى الصحراء واسعه وابنى بدون خرسانات دور واحد على الأرض ولدى أراضى لن يحاسبنى عليها أحد فهى ملك المجتمع وبالتالى هذا النموذج يمكن أن أطبقه فى محافظات الحدود بشكل عام بدلا من النماذج الذى نراها فى القاهرة حيث نرى نفس النماذج حاليا فى الوادى الجديد والبحر الاحمر فالنموذج فى مثل هذه المناطق يجب أن يكون دورا واحدا هو الدور الارضى وبالخامات المحلية وبالتصميم الذى يتلاءم مع الظروف البيئية ،حيث مايصلح فى الوادى الجديد والبحر الاحمر قد لايصلح بالقاهرة .

بالنسبة لأسلوب الممارسة والمناقصة بالنسبة لجهاز الابنية التعليمية، هم يضعون تقديرا لهم بالنسبة للوزارة ويطرح فى اسلوب مناقصة ومن يعطى سعرا أقل ترسى عليه العملية . وهنا أتساءل عن كيفية ربط هذا النظام بالمساهمات الشعبية التى يمكن أن يكون المجتمع المحلى على استعداد للمساهمة بها ؟

نقطة هامة أخرى وهى معايير توزيع المدارس بين المناطق والأقاليم سواء من حيث العدد أو السعه أو النوعية، نلاحظ أن هناك مناطق الكثافة الطلابية فيها مرتفعه نتيجة لقلة عدد المدارس وهناك مناطق فيها مدارس فنية ونوعية كان لايجب أن تقام فيها لخلوها من الطلبة ، هذا يحدث بسبب تدخلات اطراف عديدة لوجود رغبة لديها أن يكون هناك مدرسة فى هذا المكان بغض النظر عن الاحتياجات الفعلية مثل المؤسسات المحلية والشعبية والمجالس الوطنية والشورى ..الخ، هذه التدخلات تؤدى الى تشوهات واهدار الموارد ، فكيف نحكم هذه العملية؟

تعقيب على ماقاله الدكتور ممدوح بشأن مسألة الرواتب وأداء الرسوم كمصدر من مصادر التمويل ، وقد ربطها د. ممدوح بأجور المدرسين، لى تعقيب وهو أننا نقول إن مرتبات المدرسين ضعيفة لكن أيضا مرتبات أولياء الأمور أضعف المرتبات هى الشماعه التى تعلق عليها ضعف الادارة التعليمية، تحسين الدخول مطلب للجميع لكن لايجب أن تكون الشماعة التى تعلق عليها فشل العملية التعليمية .

محمد رجب شرابى

أستاذن سيادتك فى التعليق ، أتفق تماما مع سيادتك فى ضرورة تعدد النماذج ، وهذا أمر هام حتى فى أسلوب طرح المناقصات لأن المقاولين متواصلون، لديهم شبكة، وكلهم يعرفون القيمة التى يمكن أن تصل إليها هذه المناقصة، إذا كان النموذج واحدا ويتكرر، فيكون معروف سلفا الاطار الذى يتراوح فيه تكلفة إنشاء النموذج ، لذا تظهر أهمية اختلاف وتعدد النماذج .

هذا الأمر طرحته فى حديثى عن التمويل وطرحت فكرة بناء المدارس الصغيرة التى تقبل التوسع الرأسى والأفقى مستقبلا ، وكما قلت الاسكندرية وبجوارها فالنموذج واحد فى المحافظتين، والنتيجة سيكون هناك اهدار وتكلفة زائدة بالنسبة لمطروح ، لوجود أماكن كثيرة من المبنى غير مستغلة لقلة الكثافة ، وهذه الأماكن تتعرض لسرقة كل مايسهل فكه من أبواب ونوافذ ، وغير ذلك من مظاهر التخريب.

وهذا يقودنى إلى جزئية أطرحها فى سياق الحديث عن التمويل ، وهو القصور الرهيب فى وجود حراسة فاعله بالمدارس ، وعدم قيام الأجهزة المعنية بدروها فى حراسة المدارس ، فنجد على سبيل المثال أن معامل الكومبيوتر تتعرض للسرقة وبعض عمليات التخريب داخل المدارس مثل سرقة

الاثاث والادوات الصحية وغيرها .

فكرة استخدام الخامات المحلية فى البناء ، والاستفادة من مكونات البيئة ، من قوى بشرية وفنية ومادية ، فى تصميم البناء وتنفيذه واستخدامه / هذا أمر له أهميته فى عملية التمويل ، والحد من التكلفة ، لكن يجدر الاشارة الى أنه بالمقارنة بين ما كان يتم قبل مزاولة هيئة الابنية التعليمية لمهامها وماتم بعد ذلك ، نجد أن هناك بعض التجاوزات والتى أثرت على كفاءة وسلامة المبانى المدرسية ، فقد كان الجهاز الهندسى فى الادارات التعليمية هو الذى يطرح المناقصة ، وهو الذى يتسلم المبانى فنيا بعد تنفيذها ، وعدم وجود مهندس للمتابعة بصفة مستمرة فى الموقع، وعدم الدقة والجدية فى المعاينة عند الاستلام ، كان له تأثيره السلبى، فقد حدث أن المدارس الجديدة هى التى تهدمت فى أحداث الزلزال عام ١٩٩٢ ، ولكن نعود فنقول أليس فى الإمكان تعديل هذا النظام السابق وتطويره؟ مع إيجاد الرقابة المستمرة من الأبنية التعليمية بوجود مهندسيها ومشرفيها للرقابة والمتابعة والتقويم، وإعطاء الصلاحية للادارات التعليمية والأجهزة الهندسية فى هذه الادارات بالتنفيذ فى إطار تمويل ذاتى من المجتمعات المدنية والمساهمات على المستوى المحلى .

أما بخصوص نوعية المدارس الفنية وتخصصاتها ، فكثيرا ماتحدث الضغوط من المنظمات والمجالس الشعبية والسياسية للحصول على استثناءات لإنشاء مدرسة فنية فى موقع ليس فى حاجة إليها ، أو فرض تخصصات لاتتفق مع احتياجات البيئة والمنطقة، واحيانا يتم التوسع فى إنشاء تخصصات لكونها لاتحتاج الى تمويل كبير مثل تخصص الزخرفة.

وهناك بعض التخصصات تساعد وتمكن من إقامة مشروعات صغيرة منتجة، مثل منتجات خان الخليلى، والصناعات الدقيقة ، والصناعات البحرية، وصناعة المعادن ، والحديد الزخرفى .. وغيرها .. هذا بجانب الصناعات المكملة وهى متعددة .. لم تأخذ هذه الصناعات حظها فى تخصصات التعليم الفنى بالرغم من دورها فى مواجهة البطالة.

عبد الفتاح ناصف

أود تقديم تعقيب بسيط على عملية التوزيع أو خريطة التوزيع عندما ننظر لانجد الصورة بهذه القتامة التى قيلت ، لأن أعلى كثافة فى مصر موجودة فى المدن الكبرى لصعوبة وجود أماكن كما قال أ. شرابى، فالمحافظات الحضرية بها أعلى معدلات كثافة والوجه البحرى والقبلى متقاربين وإن كان الوجه القبلى أعلى قليلا فى الكثافة ، لكن المناطق الوحيدة التى فيها كثافة الفصل منخفضة

هى محافظات الحدود بطبيعتها حيث كان محافظ جنوب سيناء دائما فى الاجتماعات يقول ليس لدى مشكلة فى المدارس، لدى مشكلة فى الطلاب ، ولذلك كنت دائما أقول إنه من الضرورى أن نعمل نظاما ثانيا أو نفكر فى نظام يمكن أن يكون أقل تكلفة وأنه فى المدارس الثانوية فى محافظات الحدود تعمل داخلية فيأتى لها الطلاب لأنهم فى سن يسمح بالانتقال ، فى الاعدادى تكون دوائر تخدم مجتمعات قريبة من بعضها لأن الولد فى الاعدادية يستطيع أن يمشى ، لكن فى الابتدائى لابد أن تكون المدارس قريبة من التجمعات الصغيرة .

تأتى هنا عوامل اضافية بجانب الناحية الجغرافية ، مثل جماعات الضغط ، الادارة المحلية أو الحكم المحلى، أو أن الوزير تعجبه هذه المنطقة فيعطيها أكثر أو المساهمات من جانب الأهالى تساعد، لكن لا أعتقد أن الصورة سيئة للغاية ، يمكن تحسينها، يمكن أن نكون أكثر عدالة اذا وضعت بعض المعايير الموضوعية لتقليل بعض الفجوات الموجودة حاليا.

فادية عبد السلام

أشكر الاستاذ الدكتور رئيس الجلسة ، وبالرغم من أنه لايفتى ومالك فى المدينة ورجالات التعليم موجودين، لكن سأبدأ مداخلتى بالاشارة الى أنه من حوالى سنتين كان هناك كتاب احضرناه من المعرض لاقتصادى امريكى اسمه ليسترثارو الذى أكد أن الفرق بين الولايات المتحدة واليابان يتعلق بقاعدة المهارة للقوى العاملة وحيث إن ثلثى قاعدة العاملين فى الولايات المتحدة غير مهرة وأن القاعدة الانتاجية لليابان بها نسبة مهارة تصل أكثر من ٧٠٪ وهذا راجع لاختلاف نظام التعليم بين الولايات المتحدة واليابان ، فيقول على سبيل المثال إن اليابان تتفوق على الولايات المتحدة فى مرحلة التعليم قبل الجامعى خاصة فى استيعاب المتسربين من التعليم فى مراكز التدريب وفى المقابل تتفوق الولايات المتحدة على اليابان فقط فى التعليم الجامعى والدراسات العليا.

هذا ينقلنا الى نقطة مهمة جدا وهى أن هناك دراسة للبنك الدولى تشير إلى الآتى: بالنسبة للاقتصاد المصرى أن ٧٠٪ من السكان يمثلون المراحل الدراسية قبل الجامعية نصيبهم ٢٠٪ من الانفاق التعليمى فى الوقت الذى حظى فيه التعليم الجامعى على ٥٠٪ من الانفاق التعليمى فى حين أن نسبة طلابه ١٠٪ من مجموع الطلاب وتكلفة الطالب فى التعليم ما قبل الجامعى تقدر بنسبة ١٢,٨٪ من تكلفة الطالب فى التعليم العالى، فنحن نود أن نعرف - ورجالات التعليم موجودون

الى أى مدى هذه النسبة حقيقية والأرقام صحيحة وتتفق مع الواقع المصرى؟ لأنه اذا كانت الولايات المتحدة منذ ادارة كلينتون تنظر إلى التعليم فى هذه العقود - بدءا من ادارة كلينتون - حتى عام ٢٠٢٠ باعتباره التحدى الحقيقى للاقتصاد الامريكى وتوصى باصلاح سياسة التعليم ، نحن من باب أولى يتعين أن نبحث مظاهر الخلل فى السياسة التعليمية الخاصة بنا ونرصد أحد مظاهر الخلل فى هذه السياسة.

هنا سأحاول رصد بعض نتائج تقرير البنك الدولى وهو الاقتراح الخاص بخلق صندوق لتمويل التعليم والتدريب واقتراح فرض ضريبة على المشروعات مابين ١-٢٪ من الاجر الكلى وتمويل جزء من تكاليف التدريب بتحويل جزء من تكاليف التدريب لرجال الأعمال وهنا أتساءل هل هذا متاح بالنسبة للاقتصاد المصرى أم لا ؟

النقطة الأخرى والتى أثيرت من خلال المناقشة وهى الخاصة بمجانية التعليم ، وهل يكون التعليم مجانيا أو غير مجانى ؟ أى مرحلة يكون التعليم فيها مجانى ؟ وهنا بما أننا نريد أن نتحرى ونحاول تفعيل سياسة التعليم فى مصر ، علينا أن نستقرئ التجارب الأخرى ولدينا تجربة شبلى على سبيل المثال وهى تجربة مبنية على نظام الكوبون تميز بين الطلاب الأغنياء والطلاب الفقراء بحيث إن الطلاب العاديين يدفعون المصروفات والحكومة تتولى اعالة الطلاب الفقراء بدفع مصاريفهم لهذه المدارس . ومن المهم الاشارة إلى أن إنشاء صندوق لتمويل التعليم والتدريب يتطلب قيام أو توافر نظام قانونى لجمع وتوزيع المصادر المالية ونظم فعالة للرقابة على التصرفات فى الأموال.

هذه النقطة تنقلنى إلى نقطة أساسية لفت نظرنا اليها أ. شرابى وهى أننا ليس لدينا معايير جيدة لتوصيف المعلم وليس لدينا نظام للمهارات فى نظام التعليم جيد بحيث إننا نستطيع أن نصف أن هذا المعلم على مستوى مهارة نصف ماهر ، وآخر مستوى مهارته مهارة كاملة .

هذا ينقلنا إلى نقطة مهمة جدا أننا على مستوى الاقتصاد المصرى حتى الآن يغيب عنا مستوى نظام قومى لتوصيف المهارات وكان هناك مشروع مقترح فى أحدى ندوات المعهد ممول من البنك الدولى وهو كيف نعمل نظاما لتوصيف المهارات داخل الاقتصاد المصرى لايرتبط فقط بتوصيف مهارات المعلمين ، ولكن يرتبط بتوصيف مهارات كل العاملين فى القطاعات الاقتصادية وشكرا.

علا الحكيم

لى تعليق على ماذكره د.عبد الفتاح عن توفر الخدمة التعليمية وعن جودتها وعلى الخريطة المدرسية وأنه لاتوجد فجوات وأن أعلى كثافة للفصل موجودة فى المناطق الحضرية ، المشكلة ليست فقط فى الكثافة، لدينا أيضا عدد الاطفال خارج العملية التعليمية الذين هم فى سن المدرسة هؤلاء هم الذين أقيس بهم مدى توفر الخدمة لأنه كما ذكر أن المعيار الوحيد لبناء المدارس ليس الاحتياج الفعلى ولكن توفر الاراضى اللازمة للبناء فهذه مشكلة خطيرة وأجدها بصورة واضحة فى ريف الصعيد ، نجد عدد الاطفال خارج العملية التعليمية الذين هم فى سن المدرسة عدد كبير جدا وخاصة الاناث وهناك الفوارق كبيرة فى توفر الخدمة فى المناطق المختلفة داخل المحافظة ومابين المحافظات المختلفة ولذلك يجب أن يؤخذ هذا الأمر فى الاعتبار عند الحديث عن توفر الخدمة وجودتها.

عبد الفتاح ناصف

تعقيبا على الوضع فى الصعيد ، كثافة الفصل هى الحاجة المتاحة لدينا ، خارج المدرسة من لهم رغبة ولم يقبلوا نادرا مايحدث وممنوع أن يرفض أحد من التعليم خصوصا اذا كان تجاوز الست سنوات حتى لو كانت الكثافة وصلت الى رقم كبير لا أحد يرفض ، لكن النقطة أننا عادة نتحدث عن معدلات أقل سواء تحت ١٠٠٪ أو أكثر من ١٠٠٪ وهى عادة أقل فى محافظات الوجه القبلى عن الوجه البحرى وخاصة فى الريف وبصفة أخص بين إناث ريف الصعيد وهذا هو التوصيف العام المعروف لمعدلات القيد أن أقل معدلات قيد بين إناث ريف الصعيد هل هذه ظاهرة اجتماعية ؟ أم ظاهرة نقص مدارس ؟أم الاثنين معا ؟

هذا هو السؤال مع أن هناك أماكن فى الصعيد على أطراف القرى أو المدن كلها صحارى والأراضى هنا ليست مشكله ،علما بأننى فى بعض الاحيان عندما أجد أن نسبة قيد الاناث منخفضة بالذات فى ريف الصعيد آخذها على أنها ظاهرة اجتماعية ، هل هم طلبوا أن يدخلوا المدارس ومنعوا ولم يجدوا مكانا أم أن الأهل ليسوا حريصين على تعليم بناتهم فى ريف الصعيد على وجه الخصوص. لأنه فى الحضر سنجد المعدلات متقاربة والفروق ليست كبيرة .

سعدية محمد على بهادر

أود الحديث فى نفس الجزئية التى تحدث فيها د. عبد الفتاح وهى خريطة التوزيع ، فى دراسة

قمت بها فى قرية صغيرة فى كفر الشيخ اسمها شباصة عمير ، الحقيقة كنت أبحث عن احتياجات القرية ، حجم القرية من حيث السكان ٨٠ ألف نسمه ، النسب تقول إن ٤٠٪ من هذا العدد أطفال ، وجدت مدرسة ثانوية واحدة ولم أجد رياض أطفال على الإطلاق وهناك حضانه ووجدت مدرسة اعدادية ، هذه هى المدارس الموجودة فى شباصة عمير ، ليس هناك ابتدائى كان شيئا غريبا ، رجعت للمسئولين بالقرية فقالوا إن الكتاتيب مازالت - وكانت هذه الدراسة عام ٢٠٠٠ منذ عامين - تقوم بالتعليم فى المرحلة الابتدائية ، علما بأن المراحل موزعه على النجوع ، فى حين أن النص الذى نصت عليه وثيقة رئيس الجمهورية للطفل المصرى فى العقد التالى ٢٠٠٠-٢٠٠٩ اعتبرت مرحلة رياض الأطفال جزءا من التعليم الإلزامى ، ونص قرار الوزير يقول "مرحلة رياض الأطفال تعتبر ضمن مراحل السلم التعليمى ، مرحلة من مراحل السلم التعليمى " وهذه كارثة ثانية ولم يتم هذا القرار ، لكن كيف نوفر روضات أطفال ؟هذه مشكلة ، نحن فى الألفية الثالثة والأطفال فى حاجة إلى أنشطة تعوضهم النقص.

استكمالا للكلام الذى تفضل به أ. رجب الخاص بنماذج المدارس الموجودة حاليا ، سمعت أن النموذج يجب أن يختلف من محافظة لأخرى ، لم أسمع أن النموذج يجب أن يختلف من مرحلة سنية لمرحلة ثانية، ماينا سب الطفل فى المرحلة الابتدائية بمقارنة هذا بما يجب أن يكون عليه ، بالنسبة للمدارس الابتدائية ورياض الأطفال . زرت دولا كثيرة اليابان وأمريكا وانجلترا يهتمون بلون حوائط الفصل ، حجم الاتساع ، المساحة التى يحتاجها التلميذ ، نحن نعمل لكن هناك فاقد كثير .

المدارس التى بنيت بعد الزلزال والتى تزعمتها السيدة سوزان مبارك ، لماذا لاتبنى هذه المدارس بنماذج تتناسب مع الطفل الذى يدخلها، لماذا لايشترك اخصائى نفسى مع المهندس الذى يضع التصميم لكى يجلس الطفل مرتاحا حاليا كثر العنف ويبدأ من الأطفال فى رياض الأطفال لأن المكان ضيق ، إن الشكل العام به لخبطه فى كل شئ ، لذلك أقول عملية التعديل يجب أن تكون متكامله، متناغمة اطلع نموذجا جيدا طالما هناك تمويل وأنا أشترك فى لجان كثيرة وأرى المبالغ الموجودة وقد قدرت الكلام الذى قاله أ. رجب أن الفلوس موجودة لكن الهدر أكثر.

محمد عبد العزيز عيد

أعتقد أنه يجب أن تكون هناك خريطة مدرسية بناء على أساس علمى ودراسات جادة، أما أن

يترك إنشاء المدارس لمجرد أن هناك متبرعا بأرض فى مكان ما بصرف النظر عن الحاجة للمدارس فى هذه الجهة أو عدم الحاجة لها فلا يجوز حدوث ذلك ، لقد قمت هذا العام بالمشاركة مع مجموعة من الزملاء بدراسة عن تمويل التعليم قبل الجامعى، واعتمدنا فى ذلك على الاسقاطات السكانية التى نشرها المركز الديموجرافى بالقاهرة فى سبتمبر ٢٠٠٠ على مستوى محافظات مصر. وحسب السن والنوع والسنوات الفردية حتى عام ٢٠٢١ . ولقد اهتمت هذه الاسقاطات السكانية بالفروض المختلفة لمستويات الخصوبة فى المستقبل كما أجريت هذه الإسقاطات حسب فئات السن والنوع خلال الفترة المشار إليها، وتم بناء على ذلك وضع أربعة سيناريوهات أساسية، أطلق على أولها اسم منخفض متغير وتم فى هذا السيناريو حساب المؤشرات على أساس افتراض معدل خصوبة منخفض مع افتراض تزايد كل من معدل استيعاب الأطفال الداخلين للصف الأول الابتدائى وكذا ارتفاع معدل القيد لجميع مراحل التعليم قبل الجامعى ، كما افترض تناقص كل من متوسط كثافة الفصل ومتوسط عدد التلاميذ لكل مدرس فى جميع المراحل التعليمية ، وتلا ذلك سيناريو سمى بالمتوسط المتغير ويفترض فى هذا السيناريو أن معدل الخصوبة متوسط إلا أن المؤشرات الأخرى تماثل ما هو موجود بالسيناريو الأول، أما السيناريو الثالث فلقد سمى بالعالى المتغير، وتمت الدراسة المستقبلية فى هذا السيناريو على أساس افتراض معدل خصوبة عالى مع افتراض تزايد كل من معدل الاستيعاب للتلاميذ بالصف الأول الابتدائى وكذلك افتراض تزايد معدل القيد للمراحل المختلفة ، وفى نفس الوقت افتراض تناقص كل من متوسط كثافة الفصل ومتوسط عدد التلاميذ لكل مدرس فى جميع المراحل ، وعند تقسيم السيناريوهات المختلفة وجد أنه من المستحب إضافة سيناريوهين آخرين ويمكن أن تكون درجة توقع حدوثهما أقل من الأربعة سيناريوهات الأساسية ، ولكن رؤى من الأفضل دراستهما وتحليل نتائجهما وهما : السيناريو المنخفض المرجعى حيث تجرى الدراسة المستقبلية فى هذا السيناريو على أساس افتراض معدل خصوبة منخفض وثبات كل من معدل الاستيعاب بالصف الأول الابتدائى وكذا ثبات معدل القيد وكثافة الفصل ومتوسط عدد التلاميذ لكل مدرس لجميع المراحل التعليمية .والسيناريو العالى المرجعى حيث افترض فى هذا السيناريو معدل خصوبة عالى مع افتراض ثبات كل من معدل الاستيعاب بالصف الأول الابتدائى وكذا معدل القيد وكثافة الفصل ومتوسط عدد التلاميذ لكل مدرس فى جميع المراحل التعليمية .

ومن هذا أمكن تحديد عدد المدارس المطلوبة فى كل محافظة حتى عام ٢٠١٧ تبعا للحاجة

الفعلية وفى ظل المتغيرات المفترضة ، ومن ذلك يمكن الخروج بخريطة مدرسية تبعا للحاجة الفعلية لكل محافظة ، ويمكن فى الواقع حساب عدد المدارس المطوية فى كل مدينة أو قرية.

كذلك هناك ممارسة خطيرة حدثت كنتيجة لإجراء تقويم للمدارس قامت به إحدى الجهات الرسمية ، إذ قامت الجهات الرسمية فى المؤسسة التعليمية بتطبيق عقوبات على مديرى ونظار بعض المدارس أو بعض العاملين فيها إذا كانت نتيجة التقييم سلبية، ويعتبر هذا خطأ خطير ، إذ أن الهدف من التقويم هو العمل على اكتشاف العيوب فى الممارسات أو التطبيق والعمل على إصلاحه عن طريق تقديم المقترحات أو طلب تغيير بعض الممارسات أو باستخدام غير ذلك من الأساليب حتى تتعاون المدارس، وترحب بتقويمها من أجل فائدتها وفائدة العملية التعليمية بدلا من محاولة إخفاء العيوب، وعدم الكشف عن أية ممارسات قد تكون غير صحيحة ،أى أن الهدف الأساسى من التقويم هو التحسين والتطوير وليس العقاب والتنكيل.

ومن المهم أن ننتبه قبل فوات الأوان لما سيحدث نتيجة لتطبيق الاتفاقيات، إذ أنه فى عصر العولمة سيكون من حق الشركات والأفراد العمل فى أى بلد واستخدام العاملين فيها من غير أهل الوطن إذا لم يتوفر فيها من المواطنين من لديه القدرة والمعرفة اللازمة، ولذلك يجب علينا سرعة تطوير وتحسين تعليمنا ليعمل على تخريج المتعلم القادر على التفكير والتطبيق و إنتاج المعرفة ، والقادر على المنافسة فى سوق عمل تتميز بقبول المتميز أيا كانت جنسيته أو هويته، بدلاً من أن يساهم التعليم فى زيادة جيش المتعطلين.

كذلك يجب زيادة الاهتمام باللغة العربية وتطوير مناهجها وما يدرس فيها وذلك من أجل المحافظة على هويتنا وثقافتنا، إذ أن ما يدرس فيها لم يتطور ولم يتغير بالرغم من تطور علم اللغة فى الكثير من الجوانب ولكننا فى التعليم لا نبذل الجهد فى مسايرة متطلبات العصر، ومواجهة مخاطر العولمة ومحاولة طمس هويتنا . والواقع أنه لا توجد دولة فى العالم المتقدم تقوم بتدريس لغة أجنبية لأبنائها بداية من مرحلة الرياض وذلك محافظة على قدرة أبنائها على اكتساب اللغة الأم، وا لحفاظ على هويتها الثقافية ، ولكننا وللأسف ننشئ مدارس نطلق عليها اسم مدارس لغات، وهى مدارس تعمل على الإضرار باكتساب اللغة العربية ، ويضاف لذلك أننا لا نجعل للدين مكاناً مهما فى مناهج مدارسنا ، وندعو لتدريس القيم والسلوكيات ، ونفكر فى منظومة للقيم، وهو ما تقوم به دول علمانية ، نقوم بتقليدها وأخذ مناهجها ، فى حين أنه لا قيم دون دراسة دينية جادة .

ولقد قامت الوزارة بتقنين للدروس الخصوصية ، من أجل زيادة دخل المدرسين ، حيث أدخلت نظاما غريبا أطلقت عليه اسم دروس التقوية ، وقسمته إلى قسمين ، دروس تقوية عادية ودروس تقويم ممتازة، تختلف عن بعضها فى عدد التلاميذ فى المجموعة ، وما يدفع فيها ، فالممتازة يتراوح عدد التلاميذ فيها ما بين ٨-١٢ تلميذا، ويدفع فيها ولى الأمر ما بين ١٠-٢٠ جنيها، والواقع أنه لا توجد مدارس فى العالم تعمل ذلك ، لقد عملت مدرسا من قبل وعندما كنت أجد تلميذ ضعيفا لأى سبب كان كنت أساعده فى مكتبى أو فى فصله أثناء فترات الراحة أو بعد انتهاء اليوم الدراسى،إذ أن دروس التقوية لا تخرج عن كونها تعليم مواز داخل المدرسة ، كما أن الدروس الخصوصية تعليم مواز داخل المدرسة.

أما الدفاع عن مدارس المعلمات الريفية فهو دفاع غير جائز فى العصر الحالى ، عصر الأقمار الصناعية والسماوات المفتوحة والانفجار المعرفى وعصر إنتاج المعرفة وعصر الإنترنت ، فمصادر المعرفة أصبحت لا حصر لها وكثير من التلاميذ يستفيدون منها ، مما جعل مهمة المدرس أكثر صعوبة، فلم يصبح كما كان سابقا هو المالك للمعرفة بدرجة تفوق تلاميذه، ولذلك يجب أن يكون إعداد المدرس إعدادا سليما يمكنه من تسهيل العملية التعليمية لتلاميذه، ويمكنه ويعطيه القدرة على الاتصال والوصول لأكبر قدر من مصادر المعرفة والاستفادة منها ،بحيث يستطيع مساعدة تلاميذه وتوجيههم التوجيه السليم ، ويعتبر ذلك صعبا فى ظل دراسة جامعية لمدة أربع سنوات مما يجعلنا نطالب بزيادة سنوات إعداد المعلمين لسنة أخرى على الأقل، هذا مع العلم بأن إعداد المدرس الجيد لمرحلة رياض الأطفال وبداية مرحلة التعليم الأساسى تعتبر غاية فى الأهمية لأن شخصية الفرد تكون فى هذه الفترة فى طور التكوين ، والقابلية للتأثر بما يقدم لها ، وما تكتسبه من البيئة ، والتى يعتبر المدرس من أقوى مؤثراتها.

ولكى نعمل على تحسين وتطوير تعليمنا يجب أن تتوفر الحرية للمدرس فى تقديم ما يراه مناسبا لتحقيق الأهداف المطلوبة ، وكذا إدارة المدرسة ، التى يجب أن تتحول إلى الإدارة العلمية الحديثة والتى تستطيع أن تطور وتغير وذلك لكى نساعد على تكوين جيل مفكر ، جيل مبتكر ، جيل مبدع،حيث إن المركزية ، و إصدار الأوامر ، وتوقيع العقاب ، يخيف العاملين فى حقل التعليم ، ولا يستطيع الخائف أن يخرج مبتكرا أو مبدعاً.

واحب أن أشير هنا إلى أننا ليس لدينا أية معايير قومية نقارن بها مستويات أبنائنا

المتعلمين فى الصفوف الدراسية والمراحل المختلفة ، فما هو مستوى التحصيل والمهارات لطالب المدرسة الابتدائية فى الصف الرابع على سبيل المثال، وعندما يتخرج؟ وما هو مستوى تحصيل ومهارة طالب المرحلة الثانوية ، وهل المستوى المتوسط للتحصيل والمهارات المكتسبة فى محافظة القاهرة أفضل منه فى محافظة الدقهلية؟ وهل مستوى التحصيل والمهارات فى العلوم فى محافظة الإسكندرية أفضل من محافظة دمياط؟ وهل امتحان الثانوية العامة هذا العام يعتبر صورة مكافئة لامتحان الثانوية العامة فى العام الماضى؟ وهل تتميز امتحاناتنا بالثبات والصدق اللذين يجب أن يتوفرا فى أى مقياس؟ إن هذه الأسئلة هامة وتتطلب منا تعديل وتغيير نظمنا ، وأحب أن أضيف بعض المقترحات فيما يختص بتمويل التعليم ما قبل الجامعى وهى :

- ضرورة الاعتماد فى تمويل التعليم على رجال الأعمال والمستثمرين والقادرين

- تشجيع الاستثمار الأهلى فى التعليم ، و خصخصة بعض المدارس من كل مرحلة ، وافتتاح مدارس خاصة للقادرين، وإنشاء المدارس عن طريق طرح أسهم وسندات حكومية وتشجيع فكرة المدارس التعاونية، وتحويل عدد من المدارس الحكومية إلى مدارس نموذجية بمصروفات بشرط عدم إهمال المدارس الحكومية الأخرى.

جمع جنيه واحد شهريا من كل طالب فى التعليم ما قبل الجامعى باستخدام طوابع خاصة وفتح باب التبرع بتلك الطوابع وتنظيم حملات جمع الأموال، وتخصيص نسبة من مصروفات طلاب المدارس الخاصة لتمويل المدارس الحكومية، وإعفاء جميع مشتريات ومعاملات التعليم ما قبل الجامعى من الضرائب .

جعل التعليم ابتداء من المرحلة الإعدادية أو الثانوية بمصاريف للقادرين والمجانية الكاملة لغير القادرين والمتفوقين فقط ، أو تحديد الرسوم المدرسية بنظام الشرائح الاجتماعية وخاصة ابتداء من المرحلة الإعدادية أو الثانوية ، أو قصر المدارس الحكومية على محدودى الدخل.

استخدام الجهود الذاتية والجمعيات الأهلية والمشاركة الشعبية من أولياء الأمور وغيرهم من الأفراد والهيئات والمؤسسات، والتبرع العينى بالأرض وغير ذلك ، و محاولة الحصول على بعض المنح من الجهات المانحة، وتشجيع الأفراد و الشركات على إنشاء المدارس و تأجيرها للوزارة بهدف تملكها فيما بعد.

الدولة مسؤولة مسئولية كاملة عن التعليم ما قبل الجامعى، ولذلك فمن الضرورى زيادة نسبة ميزانية التعليم وزيادة نسبة المخصص منها للتعليم قبل الجامعى على أن تتولى الدولة تمويل هذا التعليم كلية.

فرض أنواع من الضرائب لزيادة حصيلة ميزانية التعليم فعلى سبيل المثال ذكر المجيبون إمكانية تحصيل نسبة من إيرادات تذاكر الطيران والتأمين الصحى وتذاكر الدرجة الأولى بالقطارات و إجمالى التعاقدات للاعبين فى الأندية وتحديد رسوم على السلع الفاخرة كالسيارات، وفرض قدر من الضرائب لصالح تمويل التعليم، ومساهمة البنوك و قطاع الأعمال الخاص فى تمويل التعليم على أن يقتطع ذلك من الضرائب الخاصة بتلك الشركات وهذه البنوك.

تفعيل أساليب الحصول على المصروفات المدرسية والعمل على زيادة رسوم التعليم ، وضرورة دفع وسداد و جمع المصروفات فى بداية العام، وفرض عقوبات مالية على الغياب ودفع مبالغ معينة على بعض الخدمات كالتحويل وغير ذلك من الخدمات. وأن يدفع ولى الأمر مبلغا عند التحاق ابنه بالمدرسة ويسترده عند تخرجه.واستثناء الأطفال من شرط سن ٦ سنوات وجعله خمس سنوات ونصف على أن يدفع ولى الأمر ٥٠٠ جنيه عن كل شهر أو جزء منه، وتأجير أسوار المدارس ، وتأجير المدارس ليلاً لبعض المناسبات.

تحويل المدارس إلى مدارس منتجة وخاصة المدارس الفنية، وربط المدارس الفنية الصناعية والزراعية والتجارية بالمؤسسات الاستثمارية.

ترشيد ومراقبة ومتابعة الإنفاق على التعليم، وتخفيض الجهاز الإدارى من العاملين فى الوزارة والإدارات التعليمية، وخاصة إذا علمنا أن الجهاز الإدارى بالوزارة والعديد من المناطق التعليمية متضخم للغاية ولا يستطيع بهذه الكيفية أداء عمله على الوجه الأكمل.

إنشاء صندوق على مستوى كل محافظة يتم تمويله من المديريات التابعة للمحافظة بنسب يتفق عليها.

هناك نقطة أخيرة أود الاشارة اليها وهى مدارس الفصل الواحد وهى الجزئية التى يريد أ.د. عبد القادر أن يغطيها مدارس الفصل الواحد أنشأت على اساس علاج مشكلة الأمية والمتسربات من التعليم.

وطلب انشاء ٣٠٠٠ مدرسة على مراحل ، ولم يكن هناك مدرس معد لهذه العملية ، فأخذوا مدرسين من ابتدائى ، كيف تم اختيارهم ؟ كان المطلوب أن يكونوا اناثا ، أخذوا مدرسات غير مؤهلات بالمستوى المطلوب. وأرسلوهن الى هذه المدارس ، وعلى هذا الاساس اصبح هناك فشل كبير فى مدارس الفصل الواحد.

أصبح لدينا نوع من التسرب فى منتهى الخطورة ، بعد أن كان التسرب من المدرسة العادية ، أصبح هناك تسرب من مدارس الفصل الواحد.

بعض المدرسات تركن هذه المدارس ووجدن أن هذه العملية لن يستطعن تغطيتها فبدأن فى يغطية هذه المدارس بمدرسات غير مؤهلات بمؤهلات متوسطة أو دون المتوسطة.

مدارس الفصل الواحد تؤسسها الدولة على أنها مدرسة جاذبة وليس مدرسة طاردة ، أود أن أحبب الأولاد فيها ، ماذا فعلوا فى المناهج ؟ اخذوا مناهج المدراس الابتدائية وأصبحت المناهع الثقافية وأصبحت مناهج الفصل الواحد ، لكن ليحببوا فيها البنات الريفيات قالوا نعمل فيها جزءا انتاجيا - وهذا الجزء الانتاجى يحبب أن يتناسب مع البيئة - لكن الوزارة وضعت نوعين أو ثلاثة لكل المدارس بصرف النظر عن البيئة وغيرها ، قالوا هذا الانتاج ستتقاسم فائدته الطالبات المتعلمات، لكن عادة هذا الانتاج غير مطلوب فى المنطقة الموجودة فيها وعلى هذا الاساس أصبح الانتاج مكدسا فى قلب المخازن ويسرق وما الى ذلك .

عبد الفتاح ناصف

تعقيبا على مسألة الأمية والكلام عن التعليم لاينبغى أن نترك مسألة القضاء على الامية فالامية لها ثلاثة مصادر معروفة : عدم الاستيعاب الكامل للتعيلم أحد المصادر والاستيعاب الكامل يقضى على هذا المصدر ، التسرب وهو المصدر الثانى والقضاء عليه يقضى على هذا المصدر ، المصدر الثالث للامية يتمثل فى المتسربين الذين تسربوا فعلا وكبار السن خارج النظام التعليمى.

اذا اردنا ان نقلل او نقضى على الامية مثل دول اخرى كثيرة لابد من اغلاق هذه المصادر الثلاثة المعروفة ، نحن نتكلم عن أمريكا واليابان ونحن لدينا الامية عالية جدا ، الامية الابجدية التى لايتكلم فيها أحد من الدول الاجنبية فقد اصبحوا يتكلمون عن الذى لايعرف الكومبيوتر بأنه أمى ، وللأسف لازالت الامية الأبجدية منتشرة بين الاناث بصفة خاصة ولازالت عالية بين الذكور ، نأمل ان تنجح الجهود فى الاستيعاب الكامل والقضاء على ظاهرة التسرب ومكافحة الامية بين

الكبار حتى تنتهى الأمية بعد أن دخلنا القرن الحاى والعشرين .

محمد رجب شرابى

مداخلة بسيطة انصافا للحق ، الاستاذ الدكتور محمد عيد تحدث عن مدارس الفصل الواحد ، وأختلف مع سيادته فيما طرحه ، ففى ريف الصعيد وفى المناطق النائية به ، يحجم أولياء الامور أن تتعلم بناتهم لعدة مبررات ، منها الاقتصادية وأخرى تعود إلى طبيعة العادات والتقاليد الاجتماعية حيث إن ولى الامر لايقبل الاختلاط ، ولايقبل أن يقوم بالتدريس لابنته مدرس ، وقد يكون السبب بعد موقع الخدمة التعليمية عن محل الاقامة ، فكانت فكرة مدارس الفصل الواحد ومدارس المجتمع لمعالجة هذه المبررات السابقة للحد من تعليم الفتاة فى الصعيد.

ذكر أ.د. عيد أن المدرسات غير مؤهلات ، وأود أن أشير إلى دور اليونيسيف والذى تقع مدارس المجتمع تحت رعايته ويقوم بتمويلها وموافقته على المشاركة الكاملة فى كل برامج التدريب لمدرسات الفصل الواحد مع مدرسات مدرسة المجتمع وميسراتها ، وقد ادى ذلك الى رفع قدرات وكفاءة مدرسات الفصل الواحد.

سيادته قال إنه تم أخذ مناهج التعليم الابتدائى وتدريسها لمدارس الفصل الواحد ، وأود أن أوضح أنه قد وضعت مناهج وخطة تخص مدارس الفصل الواحد ومدارس المجتمع ، وفر قدرا من المرونة فى توزيعها ، وتم الربط بين مضمون كتابى العربى والرياضيات لكل صف ، وأعدت الكتب الخاصة بها والتى تتفق مع مناهج التعليم الابتدائى فى وزنها العلمى . الخطة الدراسية بهذه المدارس تتضمن ١٥ حصة تدريبات مهنية يستخدم فيها خامات البيئة التى يتم تصنيعها وتسويقها ، وقد أدخل حساب التكلفة والتسويق ضمن مكونات المناهج الدراسية ، تقدم الخامات بتمويل من الوزارة الى هذه المدارس ، ويتم تصنيعها ، ويسلم المنتج للطالبة لتسويقه لصالحها تحت مسمى تمارين للتدريب .. أما التمارين الكبيرة والمكلفة فيتم تسويقها ويودع ثمنها فى حساب للمدرسة ، ويوزع الربح على الطالبات والمدرسات .

هناك أمر أطرحه على سيادتكم كموضوع يجدر اجراء بحث ودراسة عنه ، فى محو الأمية يسمح بعد الدراسة فترة عامين واجتياز الاختبار فى نهاية المرحلة ، بالالتحاق بالصف الأول الاعدادى، بمعنى معادلة الدراسة لمدة سنتين على نظام محو الأمية بست سنوات بالمدارس الرسمية ،

وهذا يعتبر منفذا للتسرب ونشر الأمية ، فولى الأمر بدلا من الحاق أبنائه بالمدارس الرسمية ليستمروا بها ست سنوات ، يلحقهم بفصول محو الأمية ليقضوا عامين للالتحاق بالصف الأول الاعدادى هذا الأمر قد يكون حافزا لمحو الأمية ، ولكنه حافز سلبى وخطير فى نتائجه .

عبد الفتاح ناصف

تعقيبا على مدرسة الفصل الواحد بعد ماطرحه د. عيد وعقب عليه أ. شرابى فاننى أرى أنه طالما نجحنا فى تطوير مدارس الفصل الواحد فانه ينبغى أن نوصى بتطبيق هذه التجربة فى مناطق اخرى فى مصر وسنجد بالضرورة من يسعى لمساعدتنا بالتمويل ايا كانت الاحتياجات الخاصة بالتطوير.

هنا لا أسعى الا الى تسجيل توصية بتطبيق ما طبق فى مناطق نجحت فيها ، يجب أن تسعى الوزارة والجمعيات العلمية والمنظمات الدولية ايا كانت ان تطبق هذه التجربة فى أماكن اخرى فى الدولة.

عبد القادر دياب

اسمحوا لى، هناك نقاط لم يتم تغطيتها فهناك تساؤل فى المحور الثانى عن المناهج وتطوير المناهج وعندما نقول تطوير التعليم نعنى تطوير المناهج والتوازن بين مكوناتها ...الخ

يشدنى الى هذا الموضوع الكتاب المدرسى أو الجامعى، فمن واقع خبرتنا وتخصصنا فى العمل يلاحظ ان هناك كثيرا من المواد التعليمية تشتمل كتبها على الكثير من الثرثرة التى لاتفيد وخاصة فى العلوم الاجتماعية او التاريخية ... الخ اذا قارناها بكتب العلوم والرياضيات نجد أن هناك فرقا كبيرا ومن هنا يضيع وقت كبير فى الثرثرة والتكرار وهذا يسبب لخبطة للاولاد ومضمونه يمكن ان يصاغ فى جزئية بسيطة.

النقطة الثانية استخدام الأدوات المساعدة فى عملية التعليم نفسه، نلاحظ أنها عملية تلقين ثم يجبر الطالب على ذلك، لهذا نحن فى حاجة إلى استخدام الوسائل المساعدة التى تحتاج تطوير.

نقطة أخرى ذكرت ولم نعطيها الاهتمام الواجب وهى السن المناسب للدخول لمرحلة التعليم الاساسى، لم نتفق ماهى الرؤية بالنسبة لهذا الأمر.

عبد الفتاح ناصف

للحديث عن المحتوى التعليمى، ماهى مشكلتنا ؟ مشكلتنا الاسلوب، أحد الزملاء تكلم عن التعليم الفنى وأنه لايأخذ أثر البيئة فيه، وأن الوزارة تصمم على حاجة أو حاجتين فقط .

فى الستينات كنا نتكلم فى تخطيط القوى العاملة فى معهد التخطيط ونقول بضرورة الاتجاه ناحية التعليم الفنى والتقليل من التعليم العام، كان الثلثان بالثانوى العام والثلث بالثانوى الفنى ، بمضى الوقت أصبح التعليم الفنى الثلثين والتعليم العام الثلث لكن معظم التعليم الفنى تجارة متوسطة لأنها ليس لها تكلفة، آلة كاتبة رخيصة ويخرج ليعمل على كومبيوتر لا أدرى كيف ؟ فالمدارس الثانوية التجارية عمليا لاتكلف كثيرا.

قالوا نتوسع فى مدارس الصنايع لأن الناس ضجت من عدم وجود أشغال لحملة الثانوية التجارية، لدرجة أنه لحل جزء من مشكلة خريجى التجارة المتوسطة ، بدأوا تعيين سكرتارية المدارس من خريجى التجارة بدلا من تولى المدرسين لهذا العمل واستوعبوا اعدادا كبيرة، وبدأوا التوسع فى التعليم الصناعى لكن التعليم الصناعى مكلف وهى مشكلة يجب السعى إلى التغلب عليها .

علا الحكيم

كلمة بسيطة، من الأسئلة الواردة فى الورقة والمفروض نتعرض لها هو دور أجهزة الحكم المحلى أو الادارة المحلية ليس فقط فى التخطيط ، لكن فى ادارة العملية التعليمية .

هل هناك رؤية للامركزية التعليم والدور المطلوب فعلا من الادارة المحلية ؟ وهل هم مؤهلون للقيام بهذا الدور؟ هذا الموضوع شديد الأهمية علما بأن كل الدول المتقدمة تأخذ بلامركزية التعليم .

عبد الفتاح ناصف

كل الخدمات والاشراف الفنى لوزارة التربية والتعليم أو لوزارة الصحة لكن المسئول عن المدارس المحافظ والأجهزة المعاونة ، وزارة التربية والتعليم دورها فنى، لكن قضايا كل يوم ، والتنفيذ الفعلى هى مسألة محلية ، لنقل موظف من جهة الى مديرية التعليم ، المحافظ هو الذى يوافق ، وليس الوزير ، فكرة المحلية موجودة فى كل الخدمات،لكن المركزية موجودة فى الاشراف الفنى وبعض الجوانب الادارية الرئيسية التى لها علاقة بالجوانب الفنية .

محمد رجب شرابى

ادارة التعليم يغلب عليها المركزية .. رفع المشاكل بأعداد كبيرة ، والكثير منها ليس من الأهمية بمكان لتشغل المسئولين فى ديوان الوزارة لدراستها والعمل على حلها ، ومن الأمثلة الصارخة: طلب نقل تلميذ من مدرسة إلى أخرى ، أو تلميذ يود ولى أمره نقله من فصل الى آخر بنفس مدرسته قد يرجع ذلك الى عدم كفاءة السلطات التعليمية المحلية واعتمادها لمدد طويلة على السلطة المركزية ، وعدم قدرتها على اتخاذ القرار اما عن جهل أو خوف.

عبد الفتاح ناصف

كنا فى إجتماع للتنمية البشرية يحضره جميع المحافظين . وأثناء الاجتماع أشار رئيس الجلسة أن وزارة التربية والتعليم لها تحفظا على بعض المحافظات لأنها تقبل تلاميذ أقل من ٦ سنوات وهذا يخلق مشكلة للوزارة بسبب طلب المعاملة بالمثل فى محافظات أخرى . وقد أكدت احدى هذه المحافظات أنه لايقبل أى طفل بها أقل من ٥,٥ سنة حسب القانون . وأن من تم قبولهم وهم أقل من ٦ سنوات ينحصرون فى حالتين استثنائيتين: الأولى مرتبطة بمدينة من المدن الجديدة بالمحافظة حيث لجأت المحافظة إلى تشجيع الموظفين الذين لديهم أبناء يمكن استثنائهم فى إطار القانون للانتقال إلي تلك المدينة كوسيلة وحافز لتعميرها.

والحالة الثانية تتعلق بقريتين بالمحافظة استثنى أطفالهما ، لأن الأطفال فى هاتين القريتين مشهورين بالعمل فى صناعة الحرير ، فأصابع الأطفال تساعدهم على تعلم تلك الصناعة ، لذلك رأت المحافظة جذب الأطفال للمدرسة فى هذا السن لكى يتعلموا أولا.

إننى اذا خيرت بين رأيى الوزارة والمحافظة اختار رأى المحافظة لأن هذا استثناء تنموى أى ينطوى على معيار لتنمية حالات خاصة.

وقد يتساءل البعض هل تودون تغيير النماذج فى كل محافظة ورأيى نغير حيث ينبغى التغيير، يمكن أ أعمل نموذجا يصلح للوجه القبلى أو الوجه البحرى أو عدد مامتماثل من المحافظات والنماذج ليس مقصود فيها الاختلاف بكل قرية أو بكل محافظة . وبإختصار يجب أن تتسم النماذج بدرجة من المرونة لأخذ أوجه التماثل والاختلاف الهامة فى الاعتبار.

فادية عبد السلام

النقطة التى تشكل شغلى الشاغل وأنا أوجه تساؤلى هذا الى الاستاذ شرابى ، نحن تكلمنا فى كل شىء دون أن نتكلم عن حزمة الحوافز التى يمكن ان يوفره الاطار التشريعى والقانونى فى مصر لتشجيع الجمعيات الأهلية ، تشجيع القطاع الخاص لكى يكون له دور فى قطاع التعليم، فى التعليم والتدريب وبالاخص أن هناك بعض آراء مثاره تتعلق بخصخصة مراكز التدريب إما بالبيع أو بالتأجير للقطاع الخاص والجمعيات الأهلية هل الاطار التشريعى والقانونى الموجود يكفل توفير حزمة الحوافز ويعالج هذه النقطة بحيث يشجع على تفعيل هذا الدور .

كذلك تثار تساؤلات اخرى بخصوص كيفية اعادة توزيع التمويل بين الحضر والريف ؟ كذلك كيفية تحين كفاءة الانفاق فى التعليم والتدريب من خلال تحسين نظم التوزيع واستغلال الموارد وتوزيع الحصص وتقليل نسبة الكيانات الادارية غير الكفؤه؟

ايضا ماهو دور النظام الدستورى فى سياسة التعليم القومية ؟ وماهى الترتيبات المؤسسية فى كل من التعليم الثانوى والفنى والترييب المهنى الواجب اعدادها للقيام بهذا الدور؟

وهل يمكن لوسائل الاعلام ان تلعب دورا فى تغيير الاتجاهات السائدة والحث على نشر اهمية التعليم وزيادة التوقعات الاجتماعية بجدواه.

محمد رجب شرابى

الحوافز موجوده فعلا ، وقد سبق وأعطيت مثالا بالمدارس الخاصة عندما تقيم مصروفاتها فمع احتساب جميع المصروفات بما فيها الدعاية والاعلان والمستلزمات حتى المكالمات التليفونية وتكاليف الصيانة ويحتسب استهلاك بنسبة ٢٠٪ من قيمة الاثاث والتجهيزات سنويا بجانب تخصيص نسة ١٥٪ من قيمة اجمالى المصروفات ربح لصاحب المدرسة .. ايضا زيادة قيمة المصروفات المدرسية بنسبة مئوية لاتقل عن ٥٪ سنويا بعد اجراء التقييم المالى والادارى ايضا لاتحصل ضرائب على هذه المشاريع والانشطة التعليمية.

الحافز موجود الا ان هناك امورا تتم نتيجة عدم جدية المتابعة وقصور الاشراف على المدارس الخاصة، حيث لايوجد العدد الكافى من القوى البشرية القدوة والواعية القادرة على تأديه دورها الاشرافى والمحاسبى بأمانة وشفافية واقتدار.

وفيما يتصل بمراكز التدريب فالغالبية العظمى منها قطاع خاص .. حقيقة ان بعض الضوابط وضعت على جميع المراكز حتى تعدل مسارها ، وتلتزم بالأنشطة المرخص لها بها .

وفيما يتصل بالجمعيات الأهلية العاملة فى قطاع التعليم فتتعاون الوزارة معها وتدعمها بجانب مايقدم لها من منح واعانات .

عبد الفتاح ناصف

الحقيقة أننا لم نتكلم فى الجزء الثالث والأخير الخاص بالكفاءة الخارجية للنظام التعليمى، أهم سؤال من الاسئلة المرتبطة بها من يحدد احتياجات سوق العمل ؟

المسألة لا تتعلق بجهة واحدة ولايمكن أن تقوم بها جهة واحدة وهذا مجال يمكن أن أتحدث فيه لأنها مرتبطة بالاستثمارات المستقبلية وتوزيع هذه الاستثمارات على القطاعات مرتبطة بطبيعة العمل داخل هذه القطاعات ، هى دراسات كثيرة متنوعة ، أهم الوزارات ذات الصلة هى وزارة التخطيط بحكم أن هذه المعلومات تكون متاحة بوزارة التخطيط ، والبيانات التعليمية متاحة بوزارة التربية والتعليم ومتاحة ايضا بوزارة التخطيط لكن حتى لانثقل على وزارة التخطيط لأنها محتاجة الى كفاءات ، المفروض أن يكون هناك جهة ما تربط بين أكثر من جهة ذات العلاقة ، هذا كان موجودا فيما يسمى المجلس القومى للتنمية البشرية ويرأسه وزير القوى العاملة وبه الكثير من الوزراء ولأنه على المستوى الوزارى فانه لايجتمع ليت الجهات المشتركة فى المجلس تكون مشتركة لكن على مستوى وكيل أو مستوى اقل لكن كفاءات تشتغل لكى تستطيع تقدير الطلب على المستويات التعليمية المختلفة فى المستقبل.

لكن السؤال أى من هذه الوزارات يمكن أن تعطى مالديها من معلومات ؟ وزارة القوى العاملة لديها معلومات عن البطالة تجمعها من مكاتب القوى العامله لديها مؤشرات لاحتياجات الدول العربية التى تبعث تطلبها من الوزارة ، وزارة القوى العاملة ووزارة التربية والتعليم ووزارة التخطيط الثلاثة لابد - مع أى جهة اخرى مساعدة - أن يكون هناك تنسيق بينهم ، وأن تكون هناك دراسات جادة بينهم لتحديد الطلب وبالتالى مقارنته بالعرض ومعرفة الاحتياجات الاضافية أو وجود فائض فى بعض التخصصات.

عبد القادر دياب

أعود لدور الأسرة فى العملية التعليمية ، سواء فى المنزل أو من خلال مجلس الآباء ، هل

مجلس الآباء له دور . وماهو دوره بالضبط ؟ هل هو عملية تربوية أم عملية تعليم؟

عبد الفتاح ناصف

سأرد على د. عبد القادر من وجهة نظرى الشخصية ، فى الماضى ونحن طلبه فى المدارس كان الأهل كل وظيفتهم الرعاية العادية ،والابناء ينتظمون فى مدارسهم طوال العام ويجتهدون فى دراستهم ، والمدرسون يؤدون أدوارهم فى تعليم تلاميذهم ويراعون ضمائرهم فى عملهم وتحت إشراف ورعاية أبوية قوية من نظار المدارس . ونتيجة لذلك لم تكن الأسر تشعر بالقلق الشديد على تعليم أبنائهم على النحو الذى نراه الآن.

لازلت أقول وأؤكد أنه إذا قامت وزارة التربية والتعليم بواجبها من خلال مدارسها فإن الوضع الحالى يمكن أن يتطور إلى الأحسن . فإذا قام مديرو المدارس ونظارها بتحقيق الانضباط للعملية التعليمية على مدار العام الدراسى ورعاية أبنائهم الطلاب ، وإذا قام المدرسون بأداء واجباتهم وبذل جهودهم فى العملية التعليمية على نحو لايقل عما يحدث فى الدروس الخصوصية وإذا قامت الوزارة بمراجعة محتويات المناهج للوصول إلى أفضلها فإن دور الأسرة سيكون عاملا مساعدا بلا قلق ولا خوف على مستقبل أبنائها.

فى النهاية نتوجه بخالص الشكر للسادة الذين شاركوا فى دائرة الحوار ، ونتمنى ان نراهم فى دوائر حوار قادمة.